

المركز الجامعي ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات على الخط

مادة مدخل للاقتصاد

د. سراج وهيبه

المحور الثاني عشر: الأزمة الاقتصادية

المحور الثاني عشر: الأزمة الاقتصادية

1. مفهوم الأزمة:

خلال القرن 17 يستخدم مصطلح الأزمة للدلالة على "الإرتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة".

خلال القرن 19 أستخدم لدلالة على "ظهور مشامل خطرة في تطور العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية".

خلال الفترة 20 أصبحت الأزمة تعبر عن "حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين قوى العرض والطلب".

وتختلف المشكلة عن الأزمة بحيث أن:

✓ **المشكلة:** حدث يأتي بشكل تدريجي من مصادر مختلفة ويتطلب الأمر حلها مثل مشكلة البطالة.

✓ **الأزمة:** هي حدث مفاجئ يظهر بشكل تتلاحق في الأحداث لتزيد من درجة المجهول وتجعل متخذي القرارات في حيرة بالغة من أي قرار يتخذونه ونشير أن هناك علاقة بين المشكلة والأزمة حيث أن المشكلة قد تكون سبب الأزمة التي تمت ولكنها ليست الأزمة في حد ذاتها.

تعريف الأزمة: هي مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية وينتج عنها خلال أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها، وبصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة ويدفع سلطة اتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لتجنبها وإعادة التوازن لهذا النظام.

الأزمة من الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة تلك الظاهرة التي تعرف بنتائجها ومن ظاهرها انهيار البورصة وحوادث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة وبطالة دائمة.

هي تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية والإقتصادية كحجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات وكذلك معدل الصرف.

2. خصائص الأزمة:

- ✓ المفاجأة العنيفة عند حدوثها + استقطابها لإهتمام الجميع.
 - ✓ التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها.
 - ✓ نقص المعلومات وعدم وضوح الرؤية حولها.
 - ✓ سيادة حالة من الخوف قد تصل لحد الرعب من المجهول خلال الأزمة.
- وعليه فإن الأزمة ينظر لها من خلال تأثيراتها المستقبلية بإعتبارها خطر حقيقي لا يتعلق بالماضي والحاضر بل يشهد تأثيرها في المستقبل.

3. أنواع الأزمات الاقتصادية والمالية:

- ✓ أزمات مديونية خارجية: وهي أزمات تعني أن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على سد ديونها الخارجية.
- ✓ أزمات مصرفية: هو نوع من الأزمات التي يتعرض فيها بنك أو عدد من البنوك لعدم القدرة على مواجهة طلبات سحب الودائع عند حدوث تدافع شديد للمودعين.
- ✓ أزمات عملة: تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على فترة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة وتحدث هذه الأزمات عندما تتخذ السلطات النقدية قراراً لخفض سعر العملة.

4. أزمات أسواق المال (حالة الفقاعات): تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما

يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة حيث تتكون هذه الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل (كالأسهم مثلاً) هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا السهم على توليد الدخل في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط فينهار أسعار السهم ويمتد ذلك لباقي الأسهم في نفس القطاع أو في القطاعات الأخرى.¹

5. مؤشرات الأزمة:

توجد عدة مؤشرات لحدوث أزمة مالية والتي تتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية وكذلك بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية وينترب عنها عدم الثقة في الدولة من قبل المستثمرين على تحقيق طموحاتهم الإستثمارية:

- ✓ الإرتفاع في معدل البطالة، التضخم والمستوى العام للأسعار.
- ✓ ارتفاع معدلات نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض الداخلية.
- ✓ انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة.
- ✓ انخفاض نسبة النمو الاقتصادي تؤدي لتراجع الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ يؤدي الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ غلبة الأصول المالية عالية المخاطر الأصول العقارية على أسواق الإئتمان.
- ✓ تسرب الضعف على الجهاز الإداري المنوط به الإشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك.
- ✓ غياب الشفافية والإفصاح اللتان يستلزمان التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولي عند عرض القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية مما يجب عن المستثمرين الظروف التي تساعدهم على تقييم أصول هذه المؤسسات بصورتها الحقيقية.
- ✓ سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق المالية وسهولة تحكمها فيها.

6. أزمة الرهن العقاري:

جوهر هذه الأزمة يعود لعملية شراء الأسر الأمريكية للمنازل عرض إستجارتها، وقد حملت ... السياسة الأمريكية شعارا بتوفير منزل لكل مواطن شجع ← المكاتب العقارية والبنوك الإستثمارية في المجال العقاري.

ونظرا لأن أسعار العقارات في ↗ مستقر مما دفع بالأسر الأمريكية إلى تملك هذه المنازل وهذه في مقابل الحصول على قروض من البنوك لإنفاقها على شراء منازل أو الإستهلاك الترقى.

ولقد شجع الإزدهار الكبير الذي عرفه سوق العقارات الأمريكية 2006/2001 البنوك على منح

القروض العقارية إذ بلغت 700 مليار & إلا أن عقد القرض يتضمن شروط مجحفة أهمها:

- ✓ أسعار الفائدة متغيرة وليست ثابتة (تكون منخفضة في البداية وترتفع مع الزمن).
- ✓ أن أسعار فائدة القرض العقاري ترتفع بصورة تلقائية ← كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة.
- ✓ إذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط من أقساط القرض فإن أسعار الفائدة تتضاعف 3 مرات.

✓ أن المدفوعات الشهرية خلال السنوات 3 لأولى تذهب كلها لسداد فوائد القرض وهذا يعني أن المدفوعات لم تكن تذهب لسداد أي قسط من أقساط العقار إلا بعد مرور 3 سنوات. وبسبب زيادة الطلب على القروض ↗ أسعار الفائدة مما أدى إلى ↗ الأقساط الشهرية وأصبح المقرض عاجزاً عن الوفاء وحتى يسترجع البك أمواله يتم حجز المنزل ويتكرر ذلك انهارت أسعار العقارات وبالتالي عجزت البنوك عن تحصيل مستحقاتها وتوالت حالات الإفلاس ← ما تسبب في اندلاع أزمة مالية عالية.

وبعد عجز قطاع الإسكان عن سداد التزاماته الائتمانية امتد التعثر من مؤسسة إلى أخرى في قطاع البنوك وشركات التأمين كما انتقل التعثر من سوق مالية إلى أخرى لدول متعددة وتحولت الأزمة المالية لأزمة اقتصادية نظراً لإرتباط تمويل المؤسسات الاقتصادية بالبنوك التي افلست ما أدى لتسريح العديد من العمال فتحوّلت بذلك لأزمة إجتماعية.

أثار أزمة 2008:

✓ انخفاض مؤشرات بعض الأسهم في الأسواق المالية مثل مؤشر دوجونز في بورصة وول ستريت.

✓ نقص السيولة النقدية وذلك لقيام المؤسسات المالية بتقديم تسهيلات ائتمانية لكل فئات المجتمع الأمريكي قصد شراء عقارات بالتقسيط وبأسعار فائدة متدنية 1% وبدون ضمانات سوى ملكية العقار مما أدى لاستنزاف خطير للسيولة النقدية وحصرها في الأصول العقارية ضعيفة السيولة وبعد ارتفاع سعر الفائدة 5.25% والعجز عن تسديد الأقساط والذي ترتب عنه اغراق الاقتصاد الأمريكي بعقارات منخفضة القيمة والذي نتج عنه امتصاص السيولة النقدية بالمؤسسات المالية العالمية وكذلك فقدان الثقة بين المؤسسات المالية فيما بينها أدى لندرة واسعة في السيولة النقدية.

✓ الركود الاقتصادي: بسبب انخفاض الاستهلاك وتقليص انفاق الشركات والنشاط الإمكانى وانعكس ذلك على العجز في الميزان التجاري للدول المتقدمة ← الاستثمار وتراجع ↘ الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول النامية ← الطلب على الطاقة ← انهيار أسعار المحروقات ← يؤثر على الدول المصدرة للبتروول ← حصيلة صادراتها يؤثر على معدلات النمو.

✓ تفاقم البطالة:

- التوسع في ضخ كميات كبيرة من السيولة النقدية في الأسواق المالية قصد دفع البنوك للإقراض بعضها وطمأنة المودعين عاى أموالهم لدى هذه البنوك.
- تخفيضات متتالية لسعر الفائدة على الإقراض قصد تنشيط حركة الإئتمان والحد من علامات الاقتصاد الشياطي ومنع حدوث الكساد.
- التعاون الدولي في ضبط النظام المالي الدولي وإصلاح المؤسسات المالية العالمية لمساعدة الدول الفقيرة.
- إعداد خطة لدعم الشفافية واستعادة الثقة في الأسواق فضلا عن تحسين العمل بها + مراجعة قواعد المحاسبة الدولية وبتحسين أداء ميل تقويم الأصول السلع التأكيد على مبادئ اقتصاد السوق والتجارة الحرة ونظم الاستثمار.

. محمد أحمد الأفندي، الجذور الفكرية للأزمة المالية و الاقتصادية العالمية و صعود التمويل الاسلامي، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص 69.